النشرة الإخبارية لليوناميد

السودان وجماعة متمردة في دارفور توقع اتفاق وقف إطلاق النار

أعلنت وسيطة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أن حكومة السودان وفصيل محمد بشار من حركة العدل والمساواة، إحدى الحركات المسلحة الرئيسية في دارفور، وقعت على اتفاق وقف إطلاق النار في 11 فبراير لدفع عملية السلام إلى الأمام.

وقالت السيدة عائشة ميندادو، وهي أيضا الممثلة الخاصة المشتركة لليوناميد بالإنابة: «هذا تقدم كبير في الطريق نحو اتفاق سلام شامل ودائم في دارفور».

وقد وقعت حكومة السودان ممثلة بوزير الدولة ورئيس مكتب متابعة دارفور، السيد أمين حسن عمر، وقف اطلاق النار مع حركة العدل والمساواة ممثلة بنائب رئيس الحركة ورئيس وفدها، السيد أركو سليمان ضحية، في العاشر من فبراير في الدوحة، قطر . ويرسي الاتفاق الأساس لبدء المفاوضات بشأن القضايا الجوهرية الأخرى، مثل تقاسم السلطة والثروة وعودة النازحين واللاجئين

بدأت المفاوضات لوقف إطلاق النار الشهر الماضي في قطر تحت البنود المنصوص عليها في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، والتي تشكل الأساس لوقف إطلاق نار دائم واتفاق سلام شامل لانهاء القتال الذي بدأ في دارفور قبل 10 سنوات، بين قوات الحكومة والميليشيات المتحالفة معها ضد الجماعات المتمردة. وتعد حركة العدل والمساواة ثاني حركة مسلحة تلتزم بوثيقة الدوحة بعد حركة التحرير والعدالة التي وقعت العام الماضي.

وقد هنأت السيدة ميندادو، بعد توقيع الاتفاق، الطرفين وقالت انها تأمل أن يشجع هذا الاتفاق الحركات غير الموقعة على الانضمام إلى عملية السلام. وأضافت السيدة ميندادو: «إنّ الطريق إلى السلام محفوف بالتحدي ويحتاج إلى المزيد من المثابرة والعزيمة والتنازلات من كلا الطرفين»، مؤكدة مجدداً على التزامها بالعمل مع أطراف النزاع من أجل تحقيق سلام شامل في دارفور. ■

الصورة: في يوم 10 فبراير عام 2013، حكومة السودان وفصيل محمد بشار من حركة العدل والمساواة، إحدى الحركات المسلحة الرئيسية في دارفور، يوقعان على اتفاق وقف إطلاق النار. الصورة تابعة لليوناميد.

بداية تسجيل الأسلحة في ولاية غرب دارفور

في 30 يناير 2013، تبدأ أول عملية تسجيل ووسم أسلحة المدنيين في ولاية غرب دارفور في الجنينة. تهدف المبادرة الى الحد من إنتشار الأسلحة وخفض العنف في المنطقة. تصوير كاترينا فيولانتي.

بدأت أول عملية تسجيل ووسم أسلحة المدنيين في ولاية غرب دارفور رسمياً في 30 يناير 2013 في الجنينة. وتتوقع الحكومة السودانية أن يتم تسجيل نحو 30 الف سلاح خلال الستة أشهر القادمة، بهدف الحد من إنتشار الأسلحة وخفض العنف في المنطقة.

وحضر العملية، التي استغرقت يومين بتنظيم من وزارة الداخلية ومفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في السودان ومركز بون الدولي، نحو 200 مشارك من الهيئات الحكومية والدبلوماسية وإتحادات الإدارات الأهلية والمنظمات غير الحكومية بهدف حشد الدعم لتسجيل ووسم الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

وفي بادرة رمزية، كان عشرة من القادة المحليين، الذين يمثلون قبائل مختلفة، من بين أول من قاموا بالتسجيل.

أعقبت حفل الإفتتاح، الذي ترأسه وزير الداخلية السوداني السيد إبراهيم محمود حامد ووالي غرب دارفور السيد حيدر جالوكوما، ورشة عمل تفاعلية ليوم واحد بهدف تعريف أصحاب المصلحة على المستوى العالمي والوطني بمبادرة تسجيل الأسلحة لتعزيز التنسيق لديهم وضمان نجاح البرنامج.

وعلى الرغم من أن عملية التسجيل والوسم عملية طوعية، سوف تعتبر جميع الأسلحة التي لا يتم تسجيلها بعد ستة أشهر- قابلة للتمديد، غير قانونية.

قَدَّم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور الدعم الفني واللوجستي للحدث الذي نظمته مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في السودان. ■

تسجيل الأطفال المجندين سابقاً لإعادة الدمج

في برنامج لإعادة الدمج والتأهيل نُفِذ في نيالا جنوب دارفور، واختتم في 31 يناير، تم تسجيل أكثرمن 70 طفلاً، من بينهم 24 فتاة و46 فتى مجندين سابقاً. وقد نظمت البرنامج مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وحظيت بدعم كل من بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في درافور (اليوناميد) وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

وقد أطلِقت الى المجتمع العناصر السابقة في حركة جيش تحرير السودان/القيادة التاريخية في العام 2011، كما تمّ تحديد وتسجيل عدداً من الشباب والأطفال، كانوا مجندين سابقاً، للاستفادة من برنامج إعادة الدمج تماشياً مع الالتزام الذي قدّمته الحركة للأمم المتحدة.

وقد قدّمت حركة جيش تحرير السودان/القيادة التاريخية خطة عمل للأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2011، حيث التزمت بوضع حدّ لتجنيد الأطفال واستخدامهم في دارفور. ووفقاً لما جاء في الخطّة، أوردت الحركة أنّ الأطفال انضموا إلى صفوفها لعدة أسباب منها الفقر والجوع والمشاكل النفسية والنزوح والانفصال عن أسرهم. كذلك في عام 2011، وقعت الحركة اتفاقية سلام مع حكومة السودان.

حركة جيش تحرير السودان/ القيادة التاريخية هي سادس حركة مسلحة قدمت خطة عمل حول تجنيد الأطفال في دارفور. ■

في 1 فبراير 2013، نظمت بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (اليوناميد)، بالتعاون مع نادي الفروسية في زالنجي، وسط دارفور، سباق خيول كجزء من أنشطة البعثة للتواصل مع الجمهور لتعزيز السلام في المنطقة. واستُخدمت 39 خيلا من أصول جيدة في السباق الذي حضره الآلاف من الناس.

تعزيز العدالة التصالحية للأحداث الجانحين

اختتمت اليوناميد في 30 يناير 2013 ورشة عمل استغرقت يومين حول العدالة التصالحية للأحداث الجانحين في زالنجي، وسط دارفور. وتمثل ورشة العمل، التي حضرها أكثر من 32 مشاركا من معلمين وضباط شرطة وموظفين في الخدمة المدنية وأعضاء من المجتمع المدني، أحدث الجهود التي قدمها قسم حقوق الإنسان التابع لليوناميد لدعم الحكومة في تعزيز النظام القضائي للأحداث.

والعدالة التصالحية هي عملية لحل الجريمة من خلال التركيز على معالجة الأضرار التي لحقت بالضحايا ومحاسبة المجرمين على أعمالهم و، غالبا، إشراك المجتمع في حل هذا الصراع. وتعد مشاركة الأطراف جزءاً أساسياً في عملية بناء العلاقة والمصالحة وسير الاتفاقات بشأن النتيجة المرجوة بين الضحايا والجناة.

وناقش المشاركون في ورشة العمل قضايا متصلة بالإستخدام المفرط للاحتجاز، ولا سيما الاحتجاز السابق للمحاكمة، وشح البدائل المجتمعية لنظام العدالة الرسمي. كذلك، تداولوا مسألة عدم وجود مرافق تأهيل مناسبة.

وقال السيد بدر فاروق، رئيس فريق قسم حقوق الإنسان التابع لليوناميد، في الجلسة الافتتاحية لورشة العمل في زالنجي "من المهم أن نلاحظ أن السودان قد اتخذت بعض التدابير لتحسين النظام القضائي بما في ذلك المصادقة على قانون الطفل عام 2010 . ويمكن اعتبار إنشاء وحدتي الأسرة و حماية الطفل، كذلك محكمة الطفل، ضمن السياق نفسه." ■

ندوات في جميع أنحاء دارفور تركّز على دور المرأة في السلام والعملية السياسية

نظمت اليوناميد خلال الأسبوعين الأخيرة سلسلة من ورش العمل حول القضايا الجنسانية (الجندر) في أرجاء دارفور، كجزء من جهدها المتواصل لرفع الوعي عن دور المرأة في عملية السلام، شارك في ورش العمل أكثرمن 160 ممثلاً عن وسائل الإعلام المحلية، أكثرهم من النساء.

وقد ركزت الورش التي بدأت في 29 يناير في الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور واختتمت في 5 فبراير في زالنجي، وسط دارفور، على قرارت الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة ولا سيّما القرار 1325.

وتبادل الصحفيون خلال التدريب الأفكار حول كيفية توحيد جهودهم لتمكين النساء في مجتمعاتهم. كما اتفق المشاركون على اهمية دور وسائل الإعلام في القاء الضوء على المشاغل والتجارب المجتمعية وزيادة الوعي حيال قضايا الجندر وحقوق المرأة ومناصرة دور النساء في بناء السلام وحل الصراع.

تجدر الإشارة إلى أنّ اليوناميد تعمل، كجزء من تفويضها، على القضايا المتعلقة بالنساء والسلام مسترشدة بعدد من قرارات مجلس الأمن الدولي لحماية وتعزيز حقوق المرأة وخلق بيئة مؤاتية في دارفور لتشجيع العدالة في نواحي الجندر والاستجابة والتخفيف من حدة العنف القائم على أساس نوع الجنس الاجتماعي، إضافة إلى تعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام واتخاذ القرار.

ومنذ العام 2008، نظّمت البعثة أكثر 240 دورة تدريبية لبناء القدرات، هدفت إلى رفع الوعي حيال القضايا المتعلقة بالمساواة لناحية نوع الجنس الاجتماعي مستهدفة أكثر المجموعات فعالية من المجتمع المحلي لتعمل بدورها على نشر الرسالة. ■

إصدار اليوناميد - شعبة الاتصال والإعلام
موقع الكتروني http://unamid.unmissions.org
facebook.com/UNAMID
twitter.com/unamidnews